

تظاهرات في الذكرى الرابعة لانطلاق الحركة الاحتجاجية في البحرين

2015-02-14 وكالات

تظاهر المئات من الرجال والنساء الشيعة السبت في البحرين احياء للذكرى الرابعة لانطلاق حركة الاحتجاج التي هزت البلاد في 14 شباط/فبراير 2011، وتصدت الشرطة لهم بالغاز المسيل للدموع والقنابل الصوتية.

وذكر شهود ان المئات تظاهروا في قرى شيعية وحملوا أعلام البحرين وصورا لدوار اللؤلؤة الذي كان مركزا لحركة الاحتجاجات. كذلك حملوا صورا للمعتقلين على خلفية الاحتجاجات، ورددوا شعارات "يا ميدان الشهادة كلنا عندنا إرادة" و"بالروح والدم نفديك يا بحرين" و"هيئات منا الذلة"، و"يسقط حمد" في إشارة الى العاهل البحريني حمد بن عيسى آل خليفة.

ونقل الشهود ان قوات الشرطة البحرينية تصدت للمتظاهرين لمنعهم من الوصول الى الشوارع الرئيسية، واطلقت عليهم القنابل الصوتية والغاز المسيل للدموع. كما انتشرت الشرطة بكثافة في مداخل القرى الشيعية والطرق الرئيسية في البلاد، وعمدت الى إغلاق عدة منافذ في القرى بواسطة الأسلاك الشائكة.

ولجأ المتظاهرون بدورهم الى سد الطرقات بالحجارة وحاويات القمامة وبقايا الأشجار، وشهدت قرى عدة حرقا للإطارات.

واكدت المعارضة البحرينية على موقع تويتر ان الشرطة اطلقت الخرطوش على المتظاهرين ونشرت صورا لمتظاهرين اصابوا السبت، وتحدثت عن عدة اعتقالات.

وكان رئيس الامن العام اللواء طارق حسن الحسن حذر من "ان اي دعوات من شأنها الإخلال بالأمن تشكل في حد ذاتها جرائم جنائية معاقب عليها قانونا فضلا عن أن الاستجابة لها تستوجب المساءلة الجنائية، وفقا لقانون العقوبات". بحسب الفرانس برس.

وشدد رئيس الأمن العام على أنه سوف "تتخذ كافة الإجراءات تجاه كل ما من شأنه إرهاب المواطنين والمقيمين أو تعطيل مصالحهم أو تهديد أمن واستقرار الوطن".

وشهدت البحرين منذ الأربعاء الماضي نشاطا في حركة التظاهر بعد دعوات أطلقها "ائتلاف 14 فبراير" المناهض للحكومة تزامنا مع الذكرى الرابعة للحراك.

وتحدث الشهود عن سقوط عشرات الاصابات بين المتظاهرين خلال اليومين الماضيين بعدما استخدمت الشرطة الخرطوش، من دون تحديد حصيلة الجرحى. وانتشرت على مواقع التواصل الاجتماعي الكثير من مقاطع الفيديو تظهر مهاجمة الشرطة للمتظاهرين.

وبعد اربع سنوات على انطلاق الاحتجاجات في البحرين، بات افق الحل السياسي مسدودا اكثر من اي وقت مضى. ويطالب المتظاهرون بملكية دستورية و بانتخاب رئيس حكومة من خارج العائلة المالكة. الامر الذي ترفضه عائلة آل خليفة الحاكمة.

وعمدت السلطات الى اعتقال زعيم المعارضة الشيخ علي سلمان الذي تتهمه بالتحريض على النظام. واسفر اعتقاله في 28 كانون الاول/ديسمبر عن خروج تظاهرات بشكل يومي في القرى الشيعية. كما ارتفعت نسبة الهجمات التي تستهدف القوات الامنية.

وقالت جمعية الوفاق، التي يرأسها سلمان، في بيان ان ذكرى 14 شباط/فبراير هي ذكرى "انطلاق الحراك السلمي العارم (...). بمشاركة الغالبية الشعبية من شعب البحرين من مختلف التيارات السياسية والفكرية والدينية والإثنية مطالبين بالتحول الديمقراطي من خلال بناء وطن ديموقراطي يكون فيه الشعب مصدرا للسلطات ويقوم على الشراكة والمساواة ورفض منطق الغلبة والاستفراد بالقرار والاستئثار بالسلطة والثروة".

واكدت الجمعية "الاستمرار في الحراك الشعبي والتظاهر دون توقف وفق ما تقره المواثيق والمقررات الدولية، رغم كل الظروف حتى الوصول إلى حل سياسي ينتج مشروعا وطنيا توافقيا ينقل البحرين إلى واقع سياسي آمن ومستقر يقوم على العدالة والمساواة".

وذكرت الجمعية على موقع تويتر انه في الذكرى الرابعة يسوء الوضع اكثر في البحرين خصوصا ان بعض المواطنين مهددون بسحب الجنسيات منهم.

وسحبت السلطات الجنسية من عشرات المعارضين خلال السنوات الماضية.

وقال المحلل السياسي المتخصص في شؤون الخليج نيل بارتريك "لا يوجد امل كبير في تحقيق اي تقدم في البحرين" مشيرا الى ان "المعارضة باتت شرعية بالكاد".

وكان محتجون ذات غالبية شيعية اطلقوا في 14 شباط/فبراير 2011 في خضم ما عرف حينها بالربيع العربي، احتجاجات واعتصاما في دوار اللؤلؤة عند مدخل المنامة. الا ان السلطات البحرينية وضعت بعد شهر حدا بالقوة لهذا الاعتصام وارسلت دول مجلس التعاون الخليجي قوات لدعم الحكومة البحرينية.

لكن الاحتجاجات لم تتوقف، وانتقلت الى القرى حيث يتم قطع الطرقات وتسجل مواجهات مع الشرطة بشكل يومي، كما تشددت الشعارات المعارضة وسط ازدياد كبير للانقسام المذهبي في المملكة.

وفشلت جميع محاولات الحوار الوطني حتى الآن، ورفضت الوفاق استئناف المحادثات في ايلول/سبتمبر بالرغم من عرض جديد تقدم به ولي العهد سلمان بن حمد آل خليفة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، قاطعت المعارضة الانتخابات التشريعية.

لكن في كل الاحوال، يبدو من الصعب تحقيق تغيير سياسي جذري في طبيعة نظام الحكم في البحرين، وهي الدولة الاصغر من حيث الجغرافيا وعدد السكان في الخليج، بشكل يتناقض مع طبيعة الانظمة الوراثية في دول الخليج الاخرى، لاسيما السعودية.

وقال نيل بارتريك في هذا السياق "بالرغم من اهتمامها بالمحادثات البحرينية الداخلية، يبدو ان السعودية تسمح للاجنحة الاكثر تشددا في الاسرة الحاكمة بفرض التوجه السياسي للبلاد".

وكانت السلطات البحرين، حليفة السعودية، قد سحقت الاحتجاجات التي قادتها الغالبية الشيعية بعد اندلاع الانتفاضة في 14 فبراير/شباط 2011.

وتستضيف البحرين الأسطول الأمريكي الخامس، وهي أيضا إحدى دول التحالف الذي تقوده أمريكا ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا، مما يجعلها حليفا حيويا للغرب.

ويزداد التوتر في المملكة التي يتعمق فيها الانقسام الطائفي، وهناك هوة متنامية بين الحكومة السنية، ومناوئها من السكان الشيعة. بحسب البي بي سي.

وتطالب المعارضة بنظام ملكي دستوري "حقيقي"، ينتخب فيه رئيس وزراء محايد بعيد من الأسرة الحاكمة، لكن آل خليفة يرفضون المطلب.

وألقت السلطات القبض على زعيم المعارضة الشيعية، الشيخ علي سلمان في ديسمبر/كانون الأول لاثامه بمحاولة إسقاط النظام.

وكان سلمان قد انتخب رئيسا لحزب الوفاق المعارض، وأثار القبض عليه احتجاجات تكاد تكون يومية في القرى الشيعية.

ودعت المنظمات الحقوقية، المجتمع الدولي والجهات ذات العلاقة للتحرك الفوري لوقف تلك الأساليب التي تنتهك مبادئ حقوق الإنسان وحرياته في البحرين وتعرض لهدر كرامة الإنسان بسلبه لجنسية وطنه. مطالبة الشعب بالإصلاحات السياسية وتحقيق العدالة الاجتماعية وإلغاء التمييز على أسس طائفية، واحترام حقوق حرية التعبير والتجمعات السلمية والجمعيات، والتي على إثرها أصدرت السلطات البحرينية تلك القوانين الجائرة بهدف تكميم الأفواه، والحد من المطالبات الشعبية التي تنادي بالعدالة الاجتماعية والإصلاح السياسي، وإلغاء جميع الأحكام التعسفية التي اتخذت بحق المتظاهرين والمحتجين ووقف عمليات القمع والتهديد بالعنف أو استخدام العنف، بما فيها الإجراءات التي تسلب المواطن حقه في المواطنة وحرمانه بالمشاركة في صنع القرار.